

المحاضرة الأولى:

في قضايا الموضوع والمنهج.

تمهيد:

"إن أي منهج لا يستهدف سوى الكشف عن بعض الجوانب الخفية من الواقع... والاختيار بين المناهج المستعملة في ذلك يشبه تماما ما يفعله الميكانيكي مع أدواته، حيث يختار من مفاتيحه ما يناسب علاج المشكل الذي وجده في تلك الآلة أو ذلك المحرك". حيث يرى علماء الاجتماع المعاصرون عموما أن مفهوم "المؤسسة الاجتماعية" (l'institution) أصبح جامدا، وتراجع استخدامه أمام مفاهيم: "الوظيفة" و"المنظمة" (التنظيمات)، و"البنية"¹. موضوعنا يتمحور حول كيفية دراسة الظواهر الاجتماعية من زاوية تأثير المؤسسات الاجتماعية، ومدى عمقها وعناصر قوتها في صناعة وتحويل العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي. يتناول تحليل المؤسسات الاجتماعية بالدراسة تلك المشاكل التي بقيت معلقة ومتجاهلة لدى بقية المناهج. حتى وإن كان لكل منهج من المناهج المستعملة أو المتبناة في فهم الواقع الاجتماعي مجال تفكيره وأهدافه العلمية المحضة².

¹ Madelaine Grawitz, *Méthodes des sciences sociales*, Paris, Dalloz, 4^{ème} éd, 1979.

² بشرط التخلي عن مسلمات "الوظيفية المطلقة"، وحتى إن كنا نقبل مع Robert K. Merton أن الوظائف المنجزة من طرف العناصر المكونة للمجتمع تتقاطع (متساوية أو بدائل وظيفية) ومعقدة (الوظيفية الظاهرة والوظيفة الكامنة)، وفي بعض الأحيان سلبية (العطب)، فإن التحليل الوظيفي يظهر كأداة فعالة للبحث أو التفكير في الظواهر الاجتماعية. فعندما يتساءل عن العلاقة التي تربط كل عنصر بالكل وعن الإسهام الذي يقدمه من أجل اشتغال المجتمع، فإننا نتبين بعض المظاهر الأساسية، والمستترة، للإنتاج الذاتي للمجتمع. ولكن هذه النظرة، تجعل التحليل الوظيفي يظهر كمقاربة أولى -فقط- للظواهر الاجتماعية، ولا يفسر طبيعتها العميقة والتغيرات التي تمس التوازنات الاجتماعية.

التحليل التنظيمي من جهته موسوم بمحدودية مماثلة، فعندما يصف العلاقات الرسمية أو غير الرسمية التي تنعقد داخل التنظيمات الاجتماعية، المبنية كأوساط مغلقة ومبنية، فهي تظهر المحددات الداخلية التي تضغط على اشتغالها. ولكن إذا كان مستحيلا التغاضي عن هذه الدراسة وإذا كان التعرف على الحياة الداخلية للتنظيم هو أول عنصر للعمل العلمي، فإن هذا التحليل ليس ذا قيمة إلا بشرط أن يتم تجاوزه لاحقا، ليس فقط لأن التنظيمات تطفو في محيط اجتماعي وهي بالضرورة مُنمّطة من طرفه، بل أكثر من ذلك لأن مواقع الأفراد المترتبة داخله تتوقف على الوسط الخاص الذي ترتكز عليه.

1. إشكالية محدودية المناهج في تحليل الظواهر الاجتماعية:

تواجه مختلف هذه المناهج ثلاثة أنواع من المحدودية.

- **أولاً:** أنها لا تستطيع أن "تُفصّل" كفاية المستويات المختلفة للواقع الاجتماعي. فالتحليلات إما أن تركز على الأفراد والعلاقات بينهم، أو على المنظمات (التنظيمات) وكيفية اشتغال المجمعات الجزئية التي تشكل الحقل الاجتماعي؛ أو على المجتمع المنظور إليه كـ"كل" مبني ومتجانس.
- **ثانياً:** أنه ونظراً لتعدد التخصصات، تبقى هذه المستويات منفصلة ومن الصعب المرور بينها من مستوى إلى آخر، وهذا التقسيم الجامد الصلب لا يتيح اعتبار التداخلات الممكنة بين الفردي والجماعي وتراصف الكل من خلال تواصل وانفصال الأجزاء.
- **ثالثاً:** أن دراسة العلاقات الاجتماعية تتم عموماً إما بالتموقع من جهة الفاعلين أو من جهة الأنظمة والبنىات، على اعتبار أن هاتين الزاويتين متضادتين على المستوى الإبستمولوجي. ويمكن أن نظهر بطرق شتى أن هذه الثنائية بسيطة مبسّطة وسلبية من حيث النتائج: فالانطلاق من الفاعلين وحدهم يعني إنكار المحددات الاجتماعية، في حين أن الانطلاق من القوانين الموضوعية لاشتغال النظام الاجتماعي، يعني إنكار الحريات الفردية والقدرة الإبداعية الموجودة في كل مجتمع. إذ "نجد أن النظام ينصهر في العلاقات بين الأفراد، من جهة، كما يختفي الفاعل مسحوقاً بين قوانين النظام وبنيته، من جهة أخرى"³.

2. المؤسسات الاجتماعية كمفاهيم مفتاحية للتحليل السوسيولوجي:

ينبغي كل منهج على مفهوم مفتاحي. بالنسبة للتحليل المؤسساتي فإن مفهومه المفتاحي هو "المؤسسة الاجتماعية". هذا المفهوم الذي يقبل أو يحتمل معنيين مختلفين:

³ Alian Touraine, *La voix et le regard*, Paris, Seuil, 1978, p 78.

1. يفهم من المعنى الأول الأشكال الاجتماعية القائمة:

- هذه المقاربة الأولى (كلاسيكية) ذات انتماء مزدوج: قانوني مع Renard و Hauriou وسوسيولوجي مع E. Durkheim؛ حيث يتم تعريف المؤسسات الاجتماعية كظواهر اجتماعية، لا مشخصة وجماعية، ذات ديمومة واستمرارية واستقرار. فكل مجتمع يتميز بـ "نظام" معين، أرقى من الأفراد والجماعات، يضمن انسجامه، ويحقق اندماجه ويؤسس استمراريته.
- المؤسسات الاجتماعية هي إذن تعبير وضمان لوجود واستمرار هذا النظام: فهي مجهزة بكينونتها الخاصة ومنفصلة عن الإرادات التي ولدتها وأقامتها عبر الزمن، وبهذا تفرض قانونها على أعضاء المجتمع بنحت الأفكار والسلوكيات⁴.
- بهذا المفهوم فإن المؤسسات الاجتماعية تشتمل على وقائع ذات طبيعة متنوعة والتي تتموقع على مستويات متعددة: فمن جهة، هناك المعايير وقواعد السلوك -والتي نجد في مقدمتها المعايير القانونية- ومن جهة أخرى، هناك الجماعات المنتظمة والتي تتم في داخلها صيرورات التعلم والتنشئة الاجتماعية⁵.
- في هذه المقاربة، ننطلق في فهم المؤسسة الاجتماعية من جانب المؤطر L'institué، حيث تبدو المؤسسات متشابهة وجامدة، حيث يتمحور الاهتمام على كيفية ميلاد وتطور المؤسسات الاجتماعية بالتركيز على فكرة "العقد الاجتماعي" التي جاء بها J. Rousseau من منطلق أن أصل نشأة المؤسسات الاجتماعية هو إرادة مشتركة تم تجسيدها في فعل جماعي لتأسيس المؤسسة الاجتماعية.

⁴ بالنسبة لـ Mauss و Fauconnet: فإن "المؤسسات هي مجموعة من الأفعال والأفكار المؤسسة والتي يجدها الأفراد أمامهم والتي تفرض نفسها عليهم". في: «Sociologie» in *La Grande Encyclopédie*.

⁵ وهنا يميز Hauriou بين المؤسسات الخاملة inertes التي تنتمي إلى صنف الأشياء والتي لا تملك أية استقلالية، والمؤسسات الحية vivantes وهي ذات طبيعة مجسدة ومشخصة: وهذه الأخيرة هي التي تحتوي أو تملك العناصر الثلاثة الأساسية للمؤسسة، وهي: فكرة المشروع أو التأسيس، وسلطة المنظمة الموضوع تحت تصرف الفكرة من أجل تحقيقها، وموافقة المشاركين... ويجب كذلك التمييز داخل المؤسسات بين تلك التي تتعارض فيها الفرديات مع أي كان، والتي تمتلك بذلك شخصية معنوية، وتلك التي تكون مندمجة في مؤسسة أوسع والتي لها قوة نسبية واستقلالية داخلية (مؤسسات من الصف الثاني).

- من هذا المنظور، يفترض ميلاد المؤسسة وجود توافق تأسيسي أي اجماع العقول والإرادات حول "فكرة التأسيس"، التي تتجسد من خلال الموافقة (الجماعية؟؟) على ممارسة السلطة من أجل توحيد التوافقات، ثم ترسيم ذلك من خلال قاعدة قانونية.
- من خلال هذا الميلاد القانوني، وحين تصبح موضوعا للقانون، تحتفظ المؤسسة الاجتماعية بديناميكية حركتها، إذ لا تستمر إلا بوجود ذلك التوافق العادتي (من العادة)، وتتغير توازناتها تبعا للضغوطات التي تخضع لها. وبالتالي فإن للأشكال المُمأسَّة (les formes instituées) لحظة ميلاد وديناميكية خاصة للتطور والاستمرار في الوجود.

المحاضرة الثانية: (تابع)

في قضايا الموضوع والمنهج.

II. يفهم من المعنى الثاني: *الصيرورات* التي ينتظم بها المجتمع.

- هيمن فهم المؤسسات الاجتماعية انطلاقاً من المعنى الأول الذي يركز على فكرة أن المؤسسة تشكل وحدة مستقلة، وكأنها بلورة خاصة ومستديمة، يمكن وصف منطق تنظيمها وكيفية اشتغالها، وتتبع تاريخها... هيمن لفترة طويلة نسبياً.
- ثم شهدت الساحة ظهور آفاق نظرية جديدة مع أعمال كل من جان بول سارتر وكاستورياديس؛ حيث لم تعد المؤسسة ينظر إليها كمعطى مبني، ولكن كصيرورة جدلية ناتجة عن التوترات الدائمة بين المؤطَّر (l'institué) والمؤطِّر (l'instituant)
- تخضع الأشكال المُؤَسَّسة باستمرار إلى التآكل والتخريب أو الشيطنة والهدم من طرف القوى المؤطِّرة حيث أن عملية التَأطير l'institutionnalisation تؤدي إلى -أو لنقل تتطلب- التجاوز المؤقت والعارض لبعض القواعد المبدئية، مما قد يخلق تناقضات وتوترات تصنع حركية وديناميكية المؤسسة الاجتماعية.
- وبهذا فالمؤسسة ليست "كلاً" أو مجموعة (une totalité) كاملة البناء، منسجمة ومستقرة، بل تعبر فقط عن تجميع وتفريق مستمر الجريان على الدوام.
- المؤسسة ليست "شيئاً" (une chose) بل هي ممارسة (c'est une pratique)، ولا يمكن أن نراها هكذا مجسدة أمامنا، في كينونتها وجوهرها، وهي لا تتواجد إلا من خلال تلك الحركية المستمرة لـ "البناء / الهدم / إعادة البناء" (مفهوم التغير الاجتماعي) للأشكال الاجتماعية، فهي تتشكل وتتغير دون انقطاع.

3. المؤسسة الاجتماعية كصيرورة جدلية:

مما سبق ذكره وتحليله وشرحه في المحاضرة السابقة، يتضح على ما أعتقد أن المؤسسة تشير إذن إلى ذلك المجموع من صيرورات تعريف الرمزيات المركزية، التي من خلالها يُنظر إلى

العالم، والمجتمع والأفراد والأشياء: وهو ما يعبر عن "المخيل الاجتماعي القاعدي"، عن "المجتمع المؤطر" الذي تأتي منه الرمزيات والعادات والتقاليد...، والتي حين يتم تأسيسها (ترسيمها) تصبح ثابتة-قارة، ولكنها في نفس الوقت نسبية وانتقالية (قابلة أو تحتمل التغير). ولكن يبقى أن الرمزيات الاجتماعية ليس ثابتة وموحدة بالنسبة لكل المجتمعات، بل تختلف من مجتمع إلى آخر في الزمان والمكان تبعاً للمسارات التاريخية. ويتم في كل مجتمع تخصيص الرمزيات الاجتماعية بمساعدة مؤسسات ثانوية التي تضمن استمرار اشتغال المجتمع كـ "مجتمع مؤطر".

يمكن أن نحلل المؤسسات الاجتماعية كصيرورة جدلية على مستويات ثلاث:

- **أولاً على مستوى إنتاج "الرمزيات الاجتماعية":** حيث أظهر كاستورياديس أن كل مجتمع يحتاج من أجل أن يبقى ويستمر أن ينتج "كوناً" من الرمزيات المخيالية، التي تكفل الإجابة على كل الأسئلة والمشاكل الممكنة (التي تطرحها تفاعلات الحياة الاجتماعية)، مع دحض إمكانية بقاء بعضها دون أجوبة، وبالنتيجة فإن المجتمع يؤطر نفسه بنفسه.
- **ثانياً على مستوى العلاقات الاجتماعية:** حيث يقدم لنا ألان تورين (Alain Touraine) ما يسميه "نظام الفعل المؤسسي" والذي يقصد به "كل نظام من العلاقات الاجتماعية الذي ينتج "قرارات" تعتبر شرعية من طرف الجماعات التي تؤسس التنظيم الاجتماعي". نظام الفعل المؤسسي هذا، والذي يضمن النزول في تاريخانية المجتمعات، ليس جامداً أو راکداً، بل هو رهان للصراع الاجتماعي، ويتغير تراتبه (تناضده sa stratification) تبعاً لتطور علاقات القوة بين مختلف الجماعات الاجتماعية ودرجة تأطير الصراعات.
- **ثالثاً على مستوى التجمعات الجماعية:** التي تدور بداخلها العلاقات الاجتماعية. فوحدة كل مؤسسة اجتماعية يجب أن تفهم جدلياً: فلديها وحدة إيجابية يعبر عنها بأهدافها الرسمية، ويعترف لها جماعياً بالشرعية (من جانب المؤطر)؛ ولكن نفس هذه الأهداف تحتوي في الواقع على العديد من الأهداف والمصالح الخاصة، والتي تحاول كسر الوحدة الإيجابية للمجموع الاجتماعي (من جانب المؤطر). هذه

الخصوصيات يتم إنكارها عندما يتم وضع أشكال اجتماعية متفردة، مستقرة ومقبولة نسبيا (من جانب عملية التأطير)⁶. وهنا يترك المحتوى الايجابي والموضوعي لمفهوم المؤسسة مكانه لمحتوى جدلي وإشكالي، محولا المؤسسة إلى خلق ذاتي مستمر.

خاتمة:

لا يتعلق الأمر هنا بإعطاء تعريف غير مقبول وواهم للمؤسسة: فالخصائص الأساسية للمؤسسة لا تظهر إلا تدريجيا بحسب التقدم في تحليل المؤسسات الاجتماعية. الإشكال الوحيد الذي يطرح نفسه هنا هو تحديد الموضوع الذي يمكن أن ينطلق منه في التحليل. ولا يمكن أن تكون نقطة التمرکز سوى المؤطر. وحتى إن كنا ننظر إلى المؤسسة كصيورة جدلية، فيجب بأن نكملة ونقربه أو ننسبه إلى نظام الفعل الجماعي الذي تدور فيه (الصيورة)، كذلك يجب تفكيك شبكة الرمزيات المخيالية جيدا، حتى يتاح لنا فهم ظاهر التأسيس الذاتي، ووصف تمفصلات نظام الهيمنة من أجل تقييم أثر الصراعات الاجتماعية، يجب كذلك الانطلاق من الوحدة الإيجابية للمفهوم من أجل تفهم انعكاسه كلفي مزدوج: فجدلية المؤسساتية لا تظهر سوى في مرحلة ثانية.

فالمؤطر الذي يتواجد كنقطة تمرکز يشمل حسبنا على مجموع الوحدات الجماعية المجهزة بسُمك عضوي والتي تؤطر الحقل الاجتماعي. ويهدف تحليل المؤسسات إلى إيجاد المنطق الذي يدعم التنظيم واشتغال هذه الوحدات، ويقوم أيضا بإعادة تشكيل الصيورات الديناميكية التي تدور بداخلها. وبالمقابل فإن الترتيبات المعيارية لا تنفصل عن الأشكال المؤطرة الأخرى ولا يمكن حتى الفصل بينها⁷.

⁶ G. Lapassade, R. Lourau, *Clefs pour la sociologie*, Paris, Seghers, 1974, p 173 ; R. Lourau, *L'analyse institutionnelle*, op.cit, pp 10-11 ; et *L'Etat inconscient*, Paris, Minuit, 1978, p 68.

⁷ عاين Hauriou نفسه أن المؤسسة-الشيء تحدث بكاملها في المؤسسة-الجسد... فالقاعدة القانونية تولد في المؤسسة، تحت عنواني: القانون الانضباطي المرتكز على القهر، وقانون الحالات الذي شارك الأعضاء في وضعه. وبالنسبة لـ Santi ROMANO, *L'ordre juridique*, 1964، فإن القانون يختلط في مفهومه جوهرًا وببساطة مع المؤسسة.

المحاضرة الثالثة:

التحليل المؤسسي كمنهج.

تمهيد:

يجد التحليل المؤسسي في المؤسسات الاجتماعية نقطة ارتكازه المركزي؛ ولكن يمكن أن ينظر إلى المؤسسات الاجتماعية من زوايا مختلفة ومتعددة وهو ما يسمح بوجود أصناف مختلفة من مستويات التحليل المؤسسي. فالمؤسسة تظهر في موقع وسط بين الأنظمة الجماعية للتنظيم والفعل تحت مظاهر مجموعات جزئية معزولة نسبياً ومنفصلة ومتراصة بمجهزة بحجم عضوي. ولكن هذا المستوى حيث تتمايز المؤسسات الاجتماعية وتتفرد ليس الوحيد الممكن: فمن جهة، هي عنصر مكون للنظام الاجتماعي (l'ordre social) حيث تؤطر المؤسسات الاجتماعية الحقل الاجتماعي بتشكيلها للنظام؛ من جهة أخرى، هي كذلك تؤطر الحقل الفردي، بتشبيك تفرعاتها وبتوسيع عمق تأثيرها على أعضائها.

وعلاوة على تشابه أو اختلاف بنائها الخاص الذي يصنع تفردات المؤسسات الاجتماعية، فإنها لا تظهر متراصة جنباً إلى جنب، بل وكأنها متقاطعة ومتشابكة بشكل ينتج عنه ما يبه قطعة "نسيج" ذات خيوط مرصوفة عمودياً وأفقياً.

تلعب المؤسسات الاجتماعية على حبلين: حيث أنها بتغطيتها للمجتمع من الأعلى في أدق طبقاته، فإنها تراقب من الأسفل الأفراد، حتى في أصغر رغباتهم. وهي بهذا تشكل جهازاً مهماً للوساطة والربط: فهي تسجل الإرادات الفردية على شكل فعل جماعي، مع ضمانها بالمقابل إسقاط النظام الاجتماعي على الأفراد.

ومن خلال قناة المؤسسات الاجتماعية، يتم إعادة خلق فضاء اجتماعي موحد، منسجم، ومندمج، حيث تختفي المسافة الفاصلة بين ما هو فردي وما هو اجتماعي، ويُبنى تدفق التواصل الاجتماعي، ويضمن شفافية ووضوح الرمزيات.

سوف نرى فيما سوف يأتي أن التحليل المؤسسي يتمحور حيناً (حسب الحالات) على المؤسسات الاجتماعية في حد ذاتها، وحيناً على الشبكات التي تشكلها على المستوى المجتمع ككل، وحيناً آخر على الآثار التي تتركها على مستوى الأفراد، وعليه فإن التحليل المؤسسي يجب أن يأخذ في الاعتبار ترابط مختلف هذه الأبعاد مع التداخلات الناتجة عن ذلك.

ا. مستويات التحليل الثلاث:

1. مستوى المؤسسات الاجتماعية.

يمكن للتحليل المؤسسي أن يركز على المجموعات الجماعية أو الجماعات المنظمة التي تقسم الحقل الاجتماعي. هذه الأشكال المؤطرة ليست وحدات جامد وقارة، بل هي نتيجة صيرورة تطويرية، تتميز بثلاث حركيات أساسية:

- أولاً حركية التخصيص: والتي من خلالها تنعزل المؤسسة داخل الفضاء الاجتماعي برسم حدود نطاق صلاحياتها، ونطاق تأثيرها، ونطاق تدخلها والأفراد المختصة بتأطيرهم.
- ثانياً حركية التفريق، التمييز أو المفاضلة (différenciation): والتي من خلالها تكتسب المؤسسة الاجتماعية ديناميكيتها الخاصة (المُميّزة) الناتجة عن التقسيم والفصل في المرحلة الأولى، حيث تتجسد ميزاتها في تراتبها الداخلي وطبيعة علاقات (الهيمنة/الخضوع).
- وثالثاً حركية التوحيد أو إعادة التجميع: والتي من خلالها تعيد المؤسسات الاجتماعية تشكيل وحدتها في المخيال الاجتماعي بمساعدة التصورات الرمزية. ويمكن أن نرى أن العلاقة هيمنة/خضوع تتواجد في كل المؤسسات الاجتماعية ويتوقف استقرار المؤسسة الاجتماعية على التوافق بينهما.

ليست هذه الحركيات منفصلة ومتتابعة، بل فقط مصوغة بشكل أولي مؤقت، حيث تتم في كل مرة إعادة تحيينها وتقييمها: فكل مؤسسة اجتماعية مرغمة على تحيين وإعادة تعريف نطاق

صلاحياتها، ومراجعة تنظيمها، وإعادة صياغة محاور خطابها. فالمؤسسة الاجتماعية -كما أشرنا في المحاضرات الأنفة- هي صيرورة خلق وإعادة خلق ذاتي مستمر، حيث تنتج وتعيد إنتاج نفسها من خلال/ وفي خضم التوتر أو الصراع (ليس بمفهوم الصراع الطبقي).

أ. حركية التخصيص:

كمجموعات جزئية، تجسد المؤسسات الاجتماعية صيرورة التقسيم الاجتماعي: فالمجتمع ليس جسدا منبسطا، ومنسجما ومتشابها... بل يشبه أرضا وعرة التضاريس، متغاير، متراتب، أو على شكل أرخبيل، حيث تحتل كل مؤسسة جزيرة، تحاول باستمرار تحويلها إلى أرضها الخاصة أو معسكرها. فتتشكل الأشكال المؤطرة (les formes instituées) ككليات سلبية متنافرة، عن طريق تقطيع وتجزئ الفضااء الاجتماعي: حيث أنه عندما تتمكن من الترسخ حول نقطة معينة (قيمة اجتماعية، طقس، عبادة...)، فإنها تجنح إلى غزو أقاليم أخرى -قد يكون جغرافيا ماديا وقد يكون رمزيا- حيث يتم توسيع نطاق التدخل بإضافة أجزاء أخرى تباعا من خلال المشاركة في تلقين نفس القيم مثلا (توسع الأسرة على حساب المدرسة مثلا). ولا يتاح هذا التوسع إلا على حساب مؤسسات اجتماعية أخرى أصبحت قديمة في نمط اشتغالها أو تعاني صعوبات في موازنة العلاقة هيمنة/خضوع، لكنها لا زالت على الرغم من ذلك تدافع على موقعها ومزاياها المكتسبة (الأسرة النووية والأسرة الممتدة، الأسرة والمدرسة، المسجد والمؤسسات السياسية...).

هذا التوطين الإقليمي للمؤسسات الاجتماعية ليس قرين "الوظيفة"، التي تفترض وجود انسجام مسبق وتقسيم للمهام، وليس قرين "فكرة التأسيس" الذاتية والاندفاعية، وليس كذلك قرين "الكفاءة" أو المهارة. بل يشير فقط إلى تسجيل وتحديد موقع المؤسسة الاجتماعية في الفضااء الاجتماعي.

وعندما يتم تحديد إقليم المؤسسة الاجتماعية يحدث عزله عن بقية أجزاء المجتمع من خلال إقامة حواجز أو حدود (رمزية في الغالب)، تبين مساحة نطاق تأثير المؤسسة الاجتماعية وحقل سيادتها: حيث أنه في داخل هذه الحدود، تكتسب المؤسسة كفاءات حصرية تنفي كل تداخل خارجي.

لكن، من المؤكد أن الانقطاع عن الخارج بالنسبة للمؤسسة الاجتماعية ليس نهائيا، فهناك دائما نوع من النفاذية بين المؤسسات الاجتماعية نظرا لتواجد الأفراد في انتماء متعدد إلى عدة مؤسسات اجتماعية (الوضعيات، الأدوار والوظائف)؛ ولكنها تبقى فضاء محدد المعالم، مغلقا (نسبيا) ومرسوما بخط يميزه عن/وفي محيطه المباشر.

تمتلك كل مؤسسة اجتماعية قاعدة توطين اجتماعي، أو دائرة اختصاص، بامتلاكها فعليا لمجال فعل وتدخل، وبهذا يمكن القول أنها تمتلك "سوقا حصريا" (un marché captif) تمارس فيه رقابتها على شريحة معينة من الأفراد (الأبناء، التلاميذ، الطلاب، العمال...). فلكل مؤسسة اجتماعية مواطنوها أو رعاياها الخاضعين لسلطانها الكامل والمحميين من طرفها كذلك.

يعتبر هذا التكفل بالرعايا من طرف المؤسسة الاجتماعية عاملا للإخضاع وعنصر تأمين، في نفس الوقت، مما قد يخلق نوعا من التعارض أو التناقض الوجداني الذي يلقي بثقله على سير الصيرورات المصيرية للإدماج والإقصاء مثلا والتي يتم بداخلها اللعب على رهان: إما الخضوع من أجل الحظي بشعور الانتماء أو العصيان و الضياع في ظلمات الهامش.